



AR3837

[illegible]

السريدي وعلما ماوردوا فيها من الرفع والاياد كانت بلا فهم المقصد ودر كمال المراد متخيلين من الحاشي
 والافراد قاصرين عن الاتي بالاصناف وكانت افكدة الاذكار تهو اليه والكبادهم انتم عليه
 وعندهم جاذبة بين يديه ورغباتهم مستوقفة المطايا اليه جبرين لي على ضبط المقام وتعين على
 تحقيق المرام حتى انشد السالك الكلام واتخذوا في غرضه هذا السهام قد تنفت في جرح كيل
 حامة به على فنن تنكي وفي لناهم به دار علم في عاشق ذو صباه به بيلي ولا يكي وكي البسام به
 كذبت وصيت الله لو كنت عاشقا به لما سبقتنى بالبحر حاتم فخذاني ذلك ان احقق فيه ما به
 حق قراح الذي به السبب يرتاح فرجت الى الحاشي والشرح فواو بعد تها نالها عن القصر
 وكجرح ثم رجعت الى افاضل عصرنا وامل ديارنا فلم ياتها ما ينزل العلق ويذهب الباطل
 عن الحق حتى وصلت الى عقبة الاوستا والعلامة والحجر القمامه الامام العام المجتهد العلامة قدوة
 الاسلاف اسوة الاخلاف بالانحلال الذي لا يخفى بحره البيان والاطيق لهذه اللسان لا يدرك صافته من
 اجالة الافكار والخطاطة الانظار عديم الشيل في الادوار والاعصار قادة انطير في الآفاق الاقطار فاهم
 الحكماء والمكلمين امام الفضلاء والمحققين مركز العلوم محيط الفنون والفهوم مولانا اعظم قدنا
 الحكم الفضل الاجل المفضل الاكل الاوستا المطلق المشتري في الغرب والشرق الفاني
 من الباطل والحق مولانا محمد علي محقق نجيب آبادي تلميذ الفوائد اليادي قلت منه مائتة وحصلت منه
 ما حصلت جهزاه الله عن خير كجزا فادوت ان لا يحرم منه الخلال ولا يتجهون في تيسر المرام همرا
 فبست لهم بها انما ومهدت لهم ما اذ قالوا من الخلال ان يظهروا فيه نصيب الانصاف وتقبوا
 عن طريق الجور والاعتساف فان الحق لا يتجادو عنه والباطل يحل عنه ومن الشارحون يصبر
 من الذين هم للحق عادون ومن الصراط لنا كبون وبالباطل أنفون وبالمنزقات استعن
 واذا سمعوا ما لم يالط بهم ولا يدرون من الله الصحة والعدو اب واليه المرجع والمآب
 اعلم ان الوجود بطريقين الاول وجود الشيء في نفسه سواء كان واجبا او جهرا او خفيا او يقال له
 الوجود المحملي فان كان له وجودا في نفسه قيل عليه فان كان واجبا فوجوده في نفسه بنفسه وان كان جهرا
 فوجوده في نفسه بنفسه وان كان خفيا فوجوده في نفسه بنفسه وهذا كله اعتبارات الوجود في نفسه
 وفيه لا اختلاف والوجود في نفسه لا يتغير في نفسه ولا يتبدل في نفسه ولا يتغير في نفسه ولا يتبدل في نفسه

لشيء إطلاقاً شأنها وقد يطلق عليه الوجود الربطى ايها كما يطلق على احد اعتبارات وجود الشيء نفسه
 نفسه كما عرفت فتشخص كل ان الوجود الربطى وجود الشيء للشيء يطلق بالاشتراك الصانع الله حقيقة
 والمجاز على معنيين احدهما النسبة الغير المستقلة الحاكية للايجابية والوجود الربطى بهذا المعنى مقابل
 للوجود المحمول على اى وجود لشيء فى نفسه ومخالفة له فان الوجود الربطى بهذا المعنى معنى غير مستقل
 يتوقف على امرين ولواجبا لا يحد تعلق المحاذ المستقل بهما والوجود المحمول كما علمت وجود فى
 نفسه لا يتوقف على شيء وان اخذ فى بعض انواعها اعنافة فادعته الى تعلق به الوجود ككونه من
 المحقق الناقية فهو امر مستقل قد عرض لمعنى غير مستقل كالاسماء اللازمة الاضافة كما سترى من
 انشاء الله تعالى ولا علم انهم قد اختلفوا فى ان اختلاف الوجود على وجود الشيء فى نفسه وعلى الوجود
 الربطى بمعنى النسبة الغير المستقلة للايجابية بالاشتراك او الحقيقة والمجاز فالحال ان لا يكون
 ان اطلاق الوجود على الوجود فى نفسه على سبيل الحقيقة وعلى الوجود الربطى بهذا المعنى على
 سبيل المجازية فبينما فى بعض النسخ ان الموضوع له ليس مشتركاً بينهما لان هذا المعنى ان كان مستقلاً
 بالموضوعية فهو وجود الشيء فى نفسه لا الاعم منه ومن الوجود الربطى وان كان غير مستقل بالموضوعية
 فهو الوجود الربطى لا الاعم منه ومن وجود الشيء فى نفسه ولا شك ان اطلاق الوجود على وجود
 الشيء فى نفسه على سبيل الحقيقة كان اطلاقه على الوجود الربطى على سبيل المجاز لما تقرر فى موضعه
 ان اللفظ المذكورين الحقيقة والمجاز والاشتراك محمول على المجاز وادور عليه بوجه اما اولاً
 فانه ما ذكرنا فى جميع التقديرات ان يمكن ان يقال فى تقسيم الشرع الى الاداة وغيرها بالنظر
 الى الاستقلال وعدمه ان كان غير مستقل فهو من الاداة فيلزم من انقسام المفرد اليها والى
 غيرها انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وان كان مستقلاً فلا يمكن كونه أداة وكلنا فى تقسيم المحمولين
 الى الانسان وغير الانسان بالنظر الى الناطق وعدمه فان اعتبرنا فى موارد النقض ان خصوصاً
 المقسم ليست من ذاتياته ولا من لوازمه فليس الشرع مستقلاً فى كل صورة ولا غير مستقل فى
 كل ما بل فى بعضها مستقل وفى بعضها غير مستقل اخذ مثله ههنا ومثلاً بانه لو تم هذا التقضى
 ان لا يستقل بالمتقل فى الجانز آخر وهو منات لما ذهب الى استقلال القضية الجاليتة
 ومعنى الفعل وثباتها بان اذ كثرتم على مذهب من نيزعم ان المستقل وغير المستقل مختلفان

بالتحقيق والاعلى من سبب يرى الاستقلال وعدمه تابعا للملاحظة فيجوز اشتراك معنى
 واحد يكون باعتبار الملاحظة بالذات مستقلا وباعتبار الملاحظة بالمتبع غير مستقل وكذا قال الاوتار
 العلامة والملاحظة في بعض حواشي ان كون غير مستقل في الملاحظة مستقلا في الحقايق آخره وان كان صحيحا
 لكن كون الوجود في نفسه في الحقايق وجودا اريا بمعنى النسبة الارباعية في الحقايق آخره صحيح لا الوجود
 من الامور العامة والنسبة من مقولات الانفاضة والاول في الحقايق استقلاله والثاني في الحقايق بطريق
 فذان الحقايق ليسا الامور احدهما بل الامرين فالوجود يطلق عليهما بالاشتراك اللفظي او الحقيقة والجماع يمكن
 ان يكون الوجود في نفسه والوجود الرباعي بمعنى وجود العرض شيئا واحدا لانه وجود في نفسه وجودا
 ايضا بمعنى انه للغير هو التحقيق الحقيقي بالقبول والصادر المعاصر للتحقق الذي قد انكر اشتراك الوجود
 بين الوجود في نفسه والوجود الرباعي بان يكون احدهما مستقلا والاخر غير مستقل ويكون مطلق الوجود
 مشتركا بينهما وقال في جديده لم لا يجوز ان يكون الوجود بمعنى واحد اذ انما لا يمكن ان لا تعرف مثال الغير
 وحده بل يكون غير مستقل بالمفوضية وقد لا يمكن ان لا تعرف حاله فيكون مستقلا بالجملة ان لاحظ بطريق
 مستقل صاه وجودا في نفسه وان لو خط بحيث يكون تبعا للغير صار غير مستقل آخره ولا يصحح ذلك
 قدس سره بان هذا الكلام غير مفهم لانه ان ادعى ان ليس بين الوجود في نفسه والوجود الرباعي تفاوت
 لا بحسب الذات ولا بحسب الاعتبار ايضا فبطلانه ظاهر فان الملاحظة لا ليس الاحالة بين الشيئين فهو
 جزئي من الجزئيات والوجود في نفسه ليس حاله بين الشيئين فوجب التفاير ثم لا بد من القدر المشترك
 والكان مقصوده ان لا تفاير بينهما بالذات وان كان التفاير باعتبار تخصيص فربما هناك معيان و
 قدر مشترك فاصح نفى الخصمين ولا نفى المشترك ثم قال الفضل المعاصر والاستدلال بان الوجود
 الرباعي معنى اشبه بالوجود المحمولى معنى غير اشبه فلو كان معنى واحدا يلزم ان يكون الشيء الواحد تارة
 من مقولات الانفاضة واخرى من غير ما من المقولات وهو محال في غاية الرضاوة لانه ان اراد
 ان يلزم ان يكون الشيء الواحد بلا تغيير حاله وحدته وتعلقه بشئ اخر تارة من مقولات الانفاضة واخرى من غير
 من المقولات فلو لم ذلك يمنع اذ المعنى الواحد المسمى بالكون والوجود اذا اضيف والى
 ان لا يقبل وجود امر آخر واخذ من هذه الحقيقة يدخل تحت المضافات واذا اضيف الى الغير
 ولا يقبل وجود شيء لم يدخل تحت هذه وان اراد ان يلزم ذلك ان كان تغيير حاله وحدته وتعلقه

آخر فساد منه ع فان شخص المعين لما حدث له تمكك من صواب الكمال واذا حدث له ولد اصاب
 والده فحصل تحت المضاف بعد ما لم يكن ونظائر ذلك أكثر من ان تحصى ورده المحقق البدائي
 باننا نعلم بما بهت ان المعنى الواحد لا يتقلب نحو الملاحظة تارة اضافة وتارة امضيقا فان المضافات
 من الاجناس العالية وذاتيات الشئ لا يتغير حالها بالانقضاء العقل نعم الامر النسبي الذي هو المضاف
 الحقيقي قد يلاحظ بالذات فيكون مستقلا بالمفوضية وقد يجعل آله للملاحظة الغير فلا يكون مستقلا
 وهو في كلا الحالين مضاف حقيقي لم يتغير من تلك المقولة الى غير اصل مثلا الابتداء والامكان و
 نظائرها من مقولة المضاف ثم العقل تارة يلتفت اليها بالذات وقد يجعلها آله لتعرف حال
 اطرافها وهو في كلا الحالين معان نسبية لكن العقل في الحالة الاولى متوجه الى نفسها وانما يلتفت
 الى اطرافها بتبعيةها وفي الحالة الثانية متوجه الى الاطراف وانما يلتفت اليها بالتبعية فتعقل تلك المعاني
 في الحالين موقوف على تعقل الاطراف غير منك عنها لكن الالتفات بالذات الى تلك المعاني قد
 ينفك عن الالتفات بالذات الى اطرافها واما ان معنى واحدا اذا لاحظ العقل بوجه من الوجوه
 كان من مقولة المضاف واذا لاحظ بوجه آخر كان من مقولة اخرى كما يشهد الفطرة السليمة
 بفساده واستحالة تنخص من هذا القليل والقال وادارة الجواب والسؤال انه لا يجوز ان
 يتبدل ذاتيات الشئ بالقلب نحو الملاحظة فيفسر اضافة في لحاظ واحد وتحقيقا في اخر كبل
 المضاف مضاف باي لحاظ لو حظ الا انه قد يخط بالذات فيكون مستقلا بالمفوضية وقد يجعل آله
 للملاحظة الغير فلا يكون مستقلا وهو في كلا الحالين مضاف حقيقي لم يتغير تغيره الاطراف من مقولة الى
 اخرى سوى ان في الحالين الاولى يتوجه العقل اليها بالذات و الى اطرافها بتبعيةها وفي الحالين الثاني
 يتوجه الى الاطراف بالذات و اليها بالتبعية فهو مضاف حقيقي ولذا لم تنفك تعقلا عن تعقل الاطراف
 واما انفك الالتفات بالذات اليها عن الالتفات بالذات الى الاطراف وهو لا يخفى كونها مضافا
 حقيقيا بالذات لوجه زائلي للمعنى الواحد اذا لاحظ العقل بوجه من الوجوه كان من مقولة المضاف
 واذا لاحظ بوجه آخر كان من مقولة اخرى هذا هو التحقيق وتلقاه العقول بالتصديق والتحقيق
 وقد ذكره البعض قاطعا بان ان ارد ان يكون شئ الواسع مستقلا وغير متعلق بسبب الملاحظين
 كون شئ واحد بجهة متعصبا بوجهين فصح لئلا لا يتبين محله كره في بيان ذلك ان ارد ان يكون شئ واحد

لا يكون متعلقا في نفسه مستقلا واذا اضيف اليه النسبة الى كاشيتين يكون شئيا فلهذا لم يوجع غير
 نسبة تعلق لم يوجع شيئا واحدا بل المستقل جزء وغير المستقل كل والجزء حال كونه جزءا مستقلا كما لا يخفى
 واما جواب عنه لبعض الاكابر قدس سره ان الحق التبع ان المعاني التي انفسها تنسب
 اذا كانت مطلقة فيجب تنوع الطرفين لا يتعلق بالخط اليها الا بالذات فيكون مستقلة ابدا واذا
 كانت متعلقة فيجب ان تنسب الى خصوص المتعلق فيصير الخط بالتبع فيصير الخط بالذات
 فحق الخط الاول في غير مستقلة وفي الثاني مستقلة فالتشبيح الواحد في الملاحظتين في عينين
 في الذات غير ظاهر وما ذكره في بيانه واما القول بان المعنى المستقل له وجه نسبة لما يكون
 لم يوجع غير مستقل والاجزاء مستقلة فمخلف من القول ثم اعترض ذلك بقائل على
 التحقيق انه والى بان ما ذكره من كون المعنى النسبي مع توقفه على الغير عين التفت اليه مستقلا
 وان جعل مرآة للطرفين في غير مستقل لا يدري محتمله لان مدار عدم الاستقلال على الاحتياج الى
 الغير في التعلق فاحتج الاستقلال مع تسليم التوقف وعدم احتياج ذكر المتعلق في المعاني الكلية
 مستقون في الحالين وكذا الاحتياج الى الذكر في الجزئية فيها واجاب عنه بعض الاكابر
 بان مناط عدم الاستقلال ليس على طلق الحاجة الى شئ بحيث يكون متبوعا في الحاظ وبقية
 فذكر المتعلقين في صورتين فانه اذا لوحظ المعنى الغير مستقل بالعرض فذكر المتعلق انما هو
 تعلق القصد اليه بالذات ولكونه ركنا من الكلام يحكم به او عليه واذا لوحظ بالذات فذكر المتعلق
 ليس لتعلق القصد اليه بل لانه من تمامات المعنى ولو ازمع من المعنى صلاحيه يحكم عليه ولا يخفى
 ان الاستقلال وعدمه تابعان للملاحظة وتقييمه على ما افاده الحقون ان الاستقلال ليس عبارة
 عن عدم الاحتياج مطلقا وكذا عدم الاستقلال ليس عبارة عن الاحتياج بل هو كان والاعتماد
 الاحتياج موجود في الاسماء اللازمة والاضافة والاسماء الشرطية مع انهم يحكمون بالاستقلال
 بل عدم الاستقلال عبارة عن ملاحظة شئ متبعا لملاحظة شئ آخر بان يكون مرة تعرفت حاله
 يكون ملاحظة لخاصة شئ يكون غير مستقل وليس ملاك عدم الاستقلال على كونه مرة تعرفت
 حال شئ مطلقا والارز عدم الاستقلال الى العنوان في القضايا المحصورة فان العنوان في العنوان
 مرة ملاحظة الافراد فان مناط عدم الاستقلال ليس على مطلق التبع بل هو مرة ملاحظة في الشئ

لتعرف حال الطرفين ويكون ملحوظا بان نسبة بينهما وهذا هو اللحاظ النسبي وهو مقصود في عنوانات المحركات
 ولذا صارت القضية المفصلة غير مستقلة والمجمل مستقلة فان المفصلة مركبة من الملحوظ بالذات والملاحظ
 بالشيء والنسبة الملحوظ بالشيء هي صورة للقضية وبها تصير القضية قضية بالفعل كما هو لتحقيق قلنا
 صارت القضية قضية بالفعل في اللحاظ النسبي فيكون اكل غير مستقل واذا اخطت بالخطا الى
 يكون اكل مستقلا في هذه اللحاظ فان فيها لحاظ واحد متعلق بالمجموع من حيث المجموع ولا يكون فيه
 التبعية في الملاحظة بان يكون بعض الاجزاء ملحوظا بالذات وبعضها ملحوظا بالشيء فان هذا شأن التفصيل
 لا سبيل الاجمال فتحقق ان عدم الاستقلال عبارة عن اللحاظ النسبي وان شئت قلت عن المرتبة لخصوص
 وهي التي تكون لتعرف حال الطرفين ويكون ملحوظا بان نسبة بينهما ثبتت ان المعاني النسبية لا يكون
 مرة للملاحظة الطرفين ولا يكون مقصودة بالذات انما المقصود بالذات حال الطرفين والنسبة
 حكائية ومرة للملاحظة حال دارتها واقعي بين الطرفين وهو المقصود من الحكايات وتفصيل هذه
 الدقيقة على ما افاد بعض الاكابر قدس سرته ان في نفس الامر منع قطع النظر عن اخبار الخبر
 واعتبار المعبر في نفس الامر حاله هي ان النفس تقدر الموضوع او مع ذاتياته واما تقريره بحيث يصح
 عنه انشراح التحول واما تقريره بحيث قد انضم اليه بدو التحول والازم من بين شيتين او الغناء بينهما
 فاذا لم ياحكائية عن هذه الحالة او خطا الطرفين بالذات ويربط نسبة على انه حكائية عن الحال الواقعي
 الذي احاطه هذه النسبة مرة انما الحال التي هي مغايرة لما اذ ليس في نفس الامر تسبيل فيه الانشراح
 المحض على احد الوجوه المذكورة فاذا لم لا شك ان النسبة مرة لتعرف حال الموضوع ولعل في ليست
 مقصودة وانما المقصود حالها التي في الواقع منع قطع النظر عن الاخبار انما تحقق لذلك
 ان النسبة ليست مقصودة انما المقصود الحال الواقعي فالمقصود اليها بالعرض ولهذا لا يصح
 الحكم عليها وبها انتهى وانما قد رويت من تصانيعه البيان وتفاهده ان عدم الاستقلال
 والاستقلال عبارتان عن الخط بالذات والتبع فاما يكون ملحوظا بالذات فهو متعلق ولا يكون ملحوظا
 بالشيء فهو غير متعلق ليس الاستقلال وعدمه من جوهرات اشئ وذاتياته حتى يكون مستقل
 غير متعلق فمختلفان باحقيقه كما زعم صاحب الافق الميسر حيث قال انه
 بيان اطلاق الوجود الرباطي على المعنيين وبالحكمة الوجود الرباطي بالحق الادان فهو غير متعلق

على الاستقلال يستحيل ان يسبح عنه ذلك الشئ ويؤخذ معنى اسميا يطلق على جهة الالتفات
 نحو حتى يصير الوجود المحمولى المستحال ان يسبح الشئ عن طابعه وجوهرية لغمربا يصح ان يؤخذ نسبيا
 غير الباطني وبالمعنى الثاني مفهوم مستقل بالتفعل وهو وجود الشئ وانما الحق من جهة خصوص المادة ان
 يكون نسبيا ومضافا الى شئ آخر ايضا بالتبعية لان موضوعه وهو الشئ طبعية ناعية بالاضافة الى ذلك
 الشئ فانه صريح ان يخطب بما هو هو فيكون معنى اسميا حقيقيا وبما حقق من جهة خصوص موضوعه وهو
 الشئ الناعمي فيصير معنى اسميا اضافيا يفت موضوع موضوعه يكون هو بعينه وجود موضوعه لذلك
 الموضوع ولا يدخل بذلك فيما لا يستقل بالتفعل كسائر النعوت والاضافات التي هي مفهومات
 في انفسها ثم لزمها الاضافة فاذن قد استوى الامر وفتح بالفاظ ان معنى واحدا يستقل ولا يستقل
 بتفعل لباطن الشئ واخصر من علمه الاستتار والعلامة بد الشئ ظله علينا في
 بعض حواسيه بان عدم السلاخ الشئ عن ذاته وذاتياته سلم لكن ما ذكره اذ انما يتم لو ثبت
 ان عدم الاستقلال من ذاتياته او لوازم ماهياته وهو ممنوع بل الظاهر ما عليه المحققون انه يجوز
 صيرورة المعنى المحرف في استقلاله في لفظ وغير مستقل في لفظ آخر لان الاستقلال وعدمه صفات
 يبرهان المعاني عند الملاحظة فها هو ملحوظ بالعرض من حيث انه لا يبطه بين شئين غير مستقل و
 غير صالح للحكم عليه وبه يتجلف الملاحظة بالذات فانه صالح للحكم عليه وبه ولا يشك من له وجد ان
 سليم ان كل معنى من المعاني يصح ان ياتفت اليه العقل ويحكم عليه وبه فيجوز ان يكون معنى
 واحدا مستقلا في ملاحظة وغير مستقل في ملاحظة اخرى ولعل فشا انفاطانه نعم من عدم كون
 معنى واحدا نسبيا باعتبار ملاحظته وغير نسبي باعتبار ملاحظته اخرى انه لا يجوز ان يكون
 معنى واحدا مستقلا وغير مستقل باعتبار الملاحظتين وبينهما يكون بعيد انتهى بالفاظ الشريفة
 والاكلام وان نفعت الى التطويل لكتلة لا يتجاوز عن التفصيل واذا علمت هذا فترجع الى ما كنا فيه
 وهو ان الوجود الراجح على وجود الشئ لا يطلق على معنيين الاول ما علمت والثاني وجود الشئ
 في نفسه ولكن على ان يكون في محل لكون ذلك الشئ من الحقائق الناعية فهو وجود مستقل
 قد عرض له الاضافة الى منه لانه من الحقائق الناعية وليس مباحثا لوجود الشئ في نفسه بالذات
 بل هو احد اعتباراته التي هو عليها بخلاف المعنى الاول من الوجود الراجح فانه مقابل ومباين لوجود الشئ

في نفسه وهذا المعنى من احدا اعتبارا است وجود الشيء في نفسه فهو وجود مستقل قد عرض له
اعتبار غير مستقل اذ اعتبار غير مستقل بحق للوجود المستقل وهذا المعنى هو المحكي عنه في الايجابات
الدينية لم يأت فيها ما يقتضي عليه القوم وتلقاهما القبول واخرج السيد الباقر اعتبار آخر للوجود الرباني
بالمعنى الثاني واقفاه بغيره الصفة را الشيرازي وقال بانفصاله عن وجود الشيء الثاني
مطلوح ان يبعد في ما لا يخل عن ذلك الاعتبار ويؤخذ من حيث هو متحقق في ذلك الشيء في نفسه
ويقتضي بسبب يقال البياض موجود نقولنا البياض موجودا لاعتبار ان احدهما تحقق البياض في
نفسه وان كان في الجسم وهو بهذا الاعتبار يقع محمول البسطة والآخر انه هو بعبارة في الجسم
وهذا مفهوم آخر غير تحقق البياض في نفسه وان كان هو بعبارة تحقق البياض بطرقا بعبارة الاعتبار
وهذه هو الاعتبار الذي يعبر به البياض حقيقة ناعية نقولنا البياض موجود في الجسم مقادير
انه حقيقة ناعية ليس له وجودا في نفسه الذاتية وانما هو في الجسم وهذا انما يقع في العلم المركب
المتخصص ان الوجود الثاني له اعتبار ان احدهما تحقق في نفسه وهو بهذا الاعتبار يقع محمول
العلم البسيط والآخر انه بعبارة في الجسم وهو مفهوم آخر غير تحقق البياض في نفسه بعبارة
انه حقيقة ناعية وهذا الاعتبار يقع محمولا في الاليات والطريقة والاول وجود محمول ليس وجودا
ربانيا بل وجودا في العلم البسيط والثاني وجودا في العلم المركب على وجوده في نفسه ولذا لا يقع
محمولا في الاليات البسيطة فان العلم البسيط لا يكون عاليا عن نفسه فكل الذات بلا امره
عليه فقد تحقق من هذا البيان ان ليس كلاس اعتباري وجودا الثاني وبطلان العلم المركب
ان العلم احد اعتباري وهو الثاني اي وجوده في نفسه على انه في وجوده واما شراح اعلام
قد اخذ من كلام السيد الباقر مقتضا ان الله تعالى ولذا قال والثاني ما هو احد اعتباري
وجود الشيء الذي هو من الحقائق الناعية في نفسه وهو الاعتبار الثاني
من اعتباري وجود الشيء الذي هو من الحقائق الناعية وهو وجوده في نفسه موقوف
بانه للغير وان كانت قد تحقق الشيء في نفسه ولكن على ان يكون في علم لا
الاعتبار الاول من اعتباري وهو تحققه في نفسه فانه بهذا الاعتبار ليس وجودا ربانيا
بل وجودا محمولا يقع محمول البسطة وليس مأكله اسه قال ذلك الامير

الاحتمال في نفسه ولكن على ان يكون في محل اوجوبه
احتمال في محو طر او مقبر اياه للغير قال مولانا اوستاذا سالت عما اذا كان العلم على
قدس ستر في تفسيره القول يعني ان الوجود الالهي الذي هو من حالات النبوة له سريان
لان الوجود في نفسه الشيء الذي في محل محقق اعتبار غير مستقل بالنسبة الى موضوعه فقد يقال
وجود الشيء للشيء ويراد به هذا الاعتبار وقد يقال لذي الاعتبار فينبط انه لا خطابه والفرقة بينهما ليس
الابان الاول اسم الاعتبار الثاني اسم الوجود وحال كونه طارضا بل كونه الاعتبار والفرق بينهما
غير متدين الا سترين ولا فرق بينهما في المآل لانه واحد على التقديرين انتهى بالفاظه الشريفة
والمحصل ان الوجود الالهي المعنى الثاني له اعتبار ان الأول وجود الشيء في نفسه وهذه الاعضا
اخر غير السبب الباق واقفاه الشارح الحطام لم يذكره الشارح فمادكره السيد الثاني وجود الشيء
في نفسه بشروط كونه احتمالا ومثيلا بانه لا ينفرد في الموضوع وهذه الاعتبار هو ما اراد السيد
والشارح بقوله الثاني في ما هو احد اعتباري وجود الشيء الذي هو من العقائق الناقصة في نفسه
لان الاعتبار الاول وجود محمول في ذاته ستر في وجوده الاول ولا يجمع وقوله محمول اللطية الركبة والشارح
يحكم في الحكم بان الوجود الالهي المعنى الثاني في محمول اللطية الركبة وقد مرح السيد في الالهي
المعنى والاهل الاعتبار في الاول وجود الشيء في نفسه ولكن على ان يكون في محل اوجوبه
وجوده في المحل في الثاني لا ستر اياه للغير في الثاني اي الوجود الالهي المعنى الثاني في الشيء الاول
اي الموضوع في نفس الشيء في نفسه فلو كان في محل محقق اعتبار غير مستقل في الوجود في محل
الشارح في الوجود الالهي المعنى الثاني وجود في نفسه الشيء الذي في محل محقق اعتبار غير
مستقل في نفسه اي في نفسه وقد يقال وجود الشيء للشيء ويراد به هذا الاعتبار اي كونه في محل
والاريد به هذا الاعتبار غير مستقل في الوجود المستقل لان الشارح قد تسامح في تفسيره في معنى الشيء
في نفسه لان على ان يكون في محل وما هو مفهوم الناظر من كل ما خيفت كذا في كماله مستقلا
والشارح في قوله قد يقال لذي الاعتبار فينبط انه لا خطابه للغير فيجوز وجوده في العقائق
فمادكره السيد في قوله في هذا ادعاء الشارح بقوله وعلى الشيء الثاني اي على التعبير الثاني
في وجوده مستقلا محقق اعتبار غير مستقل هذا صوابه لا على عليه فانه لو لم يوجد في نفسه

في نفسه بانه للغير وانما الشارح في الاول هذا ما استفدنا من الاشارة العلامة عليه السلام
 والناظرون في هذا المقام قد خطوا وخطوا وجعل ما قالوا مخالفا لما خذ كلام الشارح و
 غير صحيح في نفسه ولعمري ما قال الاشارة العلامة في حاشيته على هذا الشرح
 ولعلك تتفطن بما ذكرنا ان الاعتبار الآخر من اعتباري وجود الشيء الذي هو من الحقائق
 الناقية الذي يصير بمجموعه لا في الهيئة البسيطة غير مذكور في كلام الشارح وانما ذكره صاحب
 الافق المبين والناظرون في كلام الشارح قدوة هو ان الاعتبارين المذكوران في الشرح
 فوقوا في المحرر والخط وادفعوا الناس في الخط واللفظ انتهى ولا بأس لو نقلنا كلام
 السيد الباقر في هذا المقام قال في الافق المبين الوجود الراجعي يقع بحسب اصطلاح
 الصناعة على معنيين باشتراك اللفظ احدهما ما يقابل الوجود المحمولى اي وجود شيء
 في نفسه على ما يستعمل في مباحث المواد وما يقع رابطة في الهيئة الكلية وراه
 النسبة الكلية الاتحادية التي هي في جملة العقود ووجه وجود الشيء شئنا وبتأثير حقيقة
 النوعية للوجود المحمولى اي تحقق الشيء في نفسه الذي حده وجود الشيء على الاطلاق والآخر ما هو احد
 اعتباري وجود الشيء الذي هو من الحقائق الناقية في نفسه وليس معناه التحقق شيء في نفسه ولكن
 على ان يكون في محل اعمى بذلك ان يتحقق في نفسه على هذه الحقيقة لا بان يكون لذاته كما في تحقق
 القائمة بنفسها على سبيل شان القيود لخصائصها الباطنية لانه المعنى الراجعي الذي هو تحقق
 الشيء شئنا وذلك كما يقال وجود البياض في الجسم اذا المراد هو وجود البياض في نفسه
 ولكن في الجسم اذ وجود العرض في نفسه ووجهه وجوده في موضوعه فان هذا الوجود الراجعي ليس
 طباعه ان تباين تحقق الشيء في نفسه بالذات بل انه احد اعتباراته التي هو عليها ثم بين في ذلك
 تباين الاعتبارين وقد سبق منّا محصل ما قال في بيان الاعتبارين فقد ذكر ما سلف ولا يخفى
 على المتبصر بعد احاطة نظره في هذا الكلام حسن ما فصلنا قول شارح السلام في هذا
 المقام ومن الله التوفيق وبه الاعتصام بقي الكلام الآن في تنقيح اعتبار اخترعه السيد الباقر
 فنقول ما اخترعه لم يسبق احد من الفرسان الى هذا الاما ناهي من نتائج طبعه ومع ذلك
 في صحيح في نفسه فان تحقق البياض في نفسه مع قطع النظر عن كونه في محل ليس وجودا

والطَّيَال وجوداً محمداً ليألفي ليصح كونه اعتبار الوجود الربطى اللهم بالا اعتبار ويرد عليه ما قاله التذات
 العلامة ولا مرد له لا يخفى على المتأمل ان هذا الكلام في غاية السخافة لانه لو اعتبر وجود البياض
 في نفسه مع قطع النظر عن المحل بحيث يكون ذاتاً مستقلاً كان معدوماً بل مستغنياً كما ان النور
 اذا اعتبر صورته في القطن كان موجوداً واذا اعتبر مباحثاً للقطن ذاتاً على حiale كان متمتعاً من تلك
 الحقيقة فلا معنى لاعتبار تحقق البياض في نفسه مع قطع النظر عن المحل حتى يكون قولنا البياض
 موجود قضية بلية بسيطة الصواب ان يقال الوجود الربطى يطابق على معنيين احدهما النسبة
 الالجابية الغير مستقلة التي جزء للعدد الالجابية وثانيها وجود شئ في نفسه على انه في موضوع
 لكون ذلك شئ من الحقائق الناعية وهو المحل عنه في ايجابات العمليات المركبة انتهى بكلامه
 انشريعة اعلم انه قد شتهر في زماننا هذا تقرير عجيب وتوجيه غريب لهذا المقام شبيهة اولوا الافكار
 ويكرهوا ولو الاحام ياذى من سماعه الاذان ويأبى عن تحلي الاذان لا باس بتأويله فزعموا
 ان لا يقع الطلبة منه في ورطات الغفلات ومراقداً الجحالات عسى ان يقبله الاذواق البلية
 وان اردوا راه الطباع المستقيمة وان عاداه الاغبياء فسي قضيه الاذكار ولهم ما قيل اذا
 عني كرام عشرين فلما زال غضبنا على لياحنا وارجم من الشان لبعضه من الذين يقيمون
 الرجال بتقدم الآجال ويفضلون اجمال على ارباب الكمال وينظرون الى من قال دون
 ما قال هم الذين اذا سمعوا ما لم يألط طابعهم ولم يقرع به سماعهم عرضوا عنه كأنهم حمر مستنفرة
 فررت من صورة وعارضوا لآليات عليهم من تذكره وها أنا لعجبة الله وتوفيقه نخطبهم
 في هذا المقام فرائد اسرار كنوز واجل خزائن اسرارهم ونسبل بين الله العزيز العالم
 الحصري في كل فصل ومقام قال بعض من يدعى فهم المسائل الحكيم ويهتتم في المباحث
 الله فية ما شاعلى قول استباح العلم وتفصيل توضيح المقام ان وجود شئ الذي هو من
 الحقائق الناعية والماهيات العرضية كالسواد والبياض والعلم والجمل وغيره انما يلاحظ
 بنحوين ولتبر على نحوين احدهما ان يلاحظ ويقبر من حيث انه وجود شئ في نفسه مع قطع
 الملاحظ وفرض الاعتبار عن كونه في محل او موضوع وان كان عرض له ذلك في نفس الامر
 فنظر الى ما هو موصوف به وهو السواد مثلاً فان ما يكون واقعاً في نفس الامر ليس يلزم

أن يكون واقعا في كفا العقل واعتبار الذهن أيضا ثانيها أن يلاحظ ويغير في شيء منه وهو الذي
 في ثلث والموضوع إذا عرفت هذا فنقول حاصل كلام القوم في مثل هذا المقام أن الوجود الرباعي
 ووجود الشيء لا يتلحق على تعيين أحد هذه النسب الشبيهة المستقلة الحادثة إلا بما يتبعه الوجود الرباعي
 بهذا المعنى يوجد في أفراد القضية كما في درجة الحكاية بسببية كانت أو مركبة تأنيها تاما واحد
 من اعتباري وجود الشيء الذي هو من الحقائق الثابتة وقد فصلنا هذا المقادير الاربعة بهذا
 المعنى أي وجود حقيقة ذاتية بأي تقدير أي اعتبار اعتبر به في درجة الحكمي عند اللمبات
 المركبة لا البسيطة أقول بسببية هذا المصطلح الذي هو حاصل كلام القوم عليهم فقرأ عليهم
 استرأوا حاشاكم عن ذلك إذا أرادوا أن تقوم قد سموا المراتبة إلى البسيطة والمركبة وقالوا
 أن القضية الحكاية عن تقرير الموضوع بسببية ما هو في ذلك مركبة سواء كانت مركبة عن
 عينية الموضوع أو عن ذاتية في الدرجة وسببية البنية والثانية في البسيطة أو عن شئ
 صفة تامدة أو سلبها وكلام القول هنا على القول في العقل والموضوع هنا مقتضى
 الشائع والحكمي عند اللمبات البسيطة ليس إلا نفس موجودة الموضوع ذاتية في نفس البنية
 القضية الحكاية عن تقرير الموضوع بسببية قد سموا كان الموضوع من الحكمي أو
 أو اللمبات العرفية ولم يسموهم من فاعلم في موضع تعيين البنية الحكاية عن البنية
 حقيقة الحكمي بل لم يسموهم من فاعلم في موضع تعيين البنية الحكاية عن البنية
 كما كانت في شئ أو في شئ في الخصائص البسيطة الحكاية عن تقرير حقيقة البنية لا يكون إلا نفس
 وجود الشيء من غير تقرير أو تأني في وجوده في نفسه وقد علمت أن ما إذا كان لا يكون إلا بسببية
 مع أنه وجد في درجة الحكمي عند الاعتبار الأول من الوجود الرباعي بالمعنى الثاني فيكون القول فيهم
 بأن الوجود الرباعي بأن اعتبارا اعتبر به في درجة الحكمي عند اللمبات المركبة لا البسيطة
 تأنيها كان أو البنية الحكاية عن تقرير الموضوع بسببية فاقضية يكون القضية الحكاية
 عن تقرير حقيقة ذاتية بسببية قولهم على سبب عدم الإزاع أن الوجود الرباعي لا يوجد بأي
 اعتبار أخذ في درجة الحكمي عند اللمبات بسببية حكاية بأن لا يكون بسببية فانه وجد في
 درجة مصداق الاعتبار الأول من الوجود الرباعي بالمعنى الثاني وكل ما إذا كانت في مركبة

[illegible]

فان الماهيات الجوهرية كما يستحق للسؤال عنها كالتحقق الحقائق العرضية فباي ذنب تركوا اداس
شئنا عنه رؤا فيها بالجملة يلزم عليهم على حسب ما زعمنا ان الفراعنة الفراع واهمال قسم ضروري
الاعتبار وهم ادلو الالباب والابصار فاعتبروا في الابصار واما الباعث فلا نه هذا محال لثباته
ومن ان تنصيصا لهم لئلا يلو نطقنا بعض عباراتهم قال السيد الباقر في الافق المبين وجود اشئ
النا عني له صلوح ان يجرد في كمال العقل عن ذلك الاعتبار ويؤخذ من حيث هو تحقق ذلك الشئ في نفسه
فيعقده في بسيط فيقال البياض موجود فقولنا البياض موجود الاعتبار ان احدهما يتحقق البياض في نفسه وكان في نفسه
الاعتبار في نفسه البسيطة والاخر انه هو بعينه في الجسم وهذا مفهوم آخر غير تحقق البياض بنفسه
وان كان هو بعينه تحقق البياض ملحوظا بهذا الاعتبار وهذا هو الاعتبار الذي يصير به البياض
مثلا حقيقة ناعية فقولنا البياض موجود في الجسم مفاده انه حقيقة ناعية ليس لها وجود باس
نفسها لذاتها وانما هو في الجسم وهذا انما يقع في الهلي المركب قال الفاضل القاضى في بعض
هو امش شرح السلم هذا النجوم الوجود اعني وجود اشئ الناعية له اعتبار ان احدهما اعتبارا
في نفسه من غير كماله فعلقه بالغير بل يعظم من حيث انه تحقق اشئ في نفسه فهو محمول بهذا الاعتبار
لهلي البسيطة كما يقال البياض موجود وثانيهما اعتباره انه لغيره النعوت بذلك الشئ لا لذاته
واذا اخط بهذه المحيثة فيقال البياض موجود في الجسم ومفاده انه حقيقة ناعية وجودا في
نفسها للعمل وح يكون محمولا في الهلي المركب وتفصيلا في الافق المبين اقول عبارة السيد
في الافق المبين وعبارة الفاضل الكو قاموي نصان على ان لوجود اشئ الثاني
اعتبار ان اعتباره في نفسه من غير تعلقه بالغير وهذا الاعتبار يقع محمولا للهلي البسيط ودون الهلي
المركب واعتباره مع اصنافه عارضة وهذا يقع محمولا للهلي المركب لا كما زعموا الزاعم ان وجود
الناعية باي اعتبار اخذ يقع في الهيات المركبات ودون البسائط واما خامسا فلانه لغيره
من توضيحه ان عند القوم للوجود الارباعي بالهلي الثاني اعتبارا ان الاول وجوده في نفسه
قطع النظر عن كونه في محل والثاني وجوده في نفسه ملحوظا بالغير مع ان احدهما من القوم
السيد الباقر احتج به لم يذهب الى ان الوجود الارباعي اعتبارا ان انما هو من احلاق السيد
لم يثبت احد الى هذا الامور لم يشتهر في كلامهم سوى الاعتبار الثاني قال ملك العلماء

في حاشيته على الحاشية الزائدة على شرح لمواقف الوجود الربطى مخيان احدهما النسبة الايجاب
 وهو امر غير مستقل جزا للعقود الايجابية والآخر وجود الشئ في نفسه على انه في موضوع ككون
 ذلك الشئ من الامور الناعية وهو الحكمي عنه في الايجابات الهليات المركبات وارتقب منسبه
 قولاستوني وقال في موضع آخر من ذلك الكتاب قد عرفت ان الوجود الربطى ولو جوده
 لغيره معينين احدهما النسبة الايجابية الحكمية وثانيها وجود الشئ في نفسه على انه في محل الال
 لا سبيل لا اعتباره في درجة الحكمي عنه لان النسبة لا يكون الا في الحكاية انما السبيل لا اعتبارا
 فنقول مصاديق الهليات المركبة مشتملة عليه دون مصاديق الهليات البسيطة في الايجاب
 وقس عليه حال عدم الربطى في السوال وتفصيل القول فيه على ما ذكره بعض المتأخرين
 ان الوجود الربطى بالشيء الثاني وجود في نفسه محمول مستقل قد اخذ مع اضافته عارضة الى ما
 متعلق بهذا الوجود وجود له لكونه من الحقائق الناعية فهو امر مستقل في نفسه كالاسماء اللازمة
 اضافته ولما كان مصاديق الهليات المركبة الموضوع لها كصفة وهي حقيقة ناعية معاصرة
 للوجود فلما وجود في نفسها منتسب الى موضوع الصفة بانه له اوفيه لاقتضاء الناعية ذلك
 بخلاف الهليات البسيطة او مصاديقها نفس وجودات الموضوع واذا ليس للوجود وجود
 فلا يقال وجود الوجود في نفسه منتسب الى الموضوع بانه له اوفيه فاذن قد بان ان في مصاديق
 الهليات المركبات وجود الربطى دون المصاديق الهليات البسيطة اقول بهذه العبارات
 على ان الوجود الربطى بالشيء الثاني الماخوذ في ايجابات الهليات المركبات وجود الشئ في نفسه
 على انه في موضوع او محل بالجملة الماخوذ مع اضافته عارضة لا وجوده في نفسه مع قطع النظر
 عن كونه في محل فانه ليس معتبرا في ايجابات الهليات المركبات ولذا لم يذكر في هذه العبارات بل
 قيد الاضافة ولو اخذ مع قطع النظر عن الاضافة يلفظ تخصيصه بالا اعتبارا في مصاديق الهليات
 المركبات فان الوجود في نفسه لا عرض المقطوع عن الاضافة ماخوذ في مصاديق الهليات
 البسيطة ايضا وفيهم من هذه العبارات ايضا ان الوجود الربطى عندهم اعتبار واحد هو الوجود
 الماخوذ مع اضافته عارضة بانه له اوفيه ولم يحد في كلامهم اعتبار الوجود الربطى بانه وجود في
 نفسه مع عزل النظر عن كونه في محل وايضا قول بعض المتأخرين اولابان الوجود الربطى

بالمعنى الثانى وجوده فى نفسه محمول مستقل قد اخذت عارضة الى ما يتعلق بهذا الوجود وهو
 له لكونه من الحقائق الناعتية ثم قوله بعد ذلك فاذن قد بان ان فى مصاديق الهيات المركبات
 وجودها بطى دون المصاديق الهيات البسيطة نص فى ان الوجود الراضى بالمعنى الثانى اعتباراً
 واحداً وهو الوجود المأخوذ مع الاضافة فانه لو كان له اعتبار آخر هو الوجود فى نفسه لم يصح
 قوله فاذن قد بان ان فى مصاديق الهيات المركبات وجودها بطى دون المصاديق الهيات البسيطة
 فان الوجود الراضى بالا اعتبار الاول يتحقق فى المصاديق الهيات البسيطة ايضا فكيف يستقيم النفى
 ويأخو تخصيصه بمصاديق الهيات المركبات نعم قد شاع هذا الاعتبار من لباقر الذاخرو وروى
 الناقدون وقلة القاصرون فتأمل فيه ولا تطول الكلام بذكر ما فى كلامه من الخطب والتحليل لعل
 الناظر بصيرة يطالع على ما فيه من الدليل قوله هذا هو المطابق لما ذكره بعض افاضل الاعلام حيث
 قال فنقول بوجود شئى لشيء ليطابق على اثنين الاول ان يكون الابطالين شئيين غير معقول على
 الاستقلال ويستعمل السلاصة عن اثنين شئيين ويعتبر فى جملة العقود فى الحكاية فقط والثانى مفهوم
 مستقل هو وجود شئى وانما يلحقه من حيث خصوص المادة ان يكون منتسبا ومضافا الى شئى هو
 موضوعه فانه صلوح ان يلحق بما هو هو فيكون معنى اسميا حقيقيا وبما يلحقه من حيث خصوص طابع
 معروضه وهو شئى الناعت فيصير معنى اسميا مضافا وهذا من خواص الماهيات الساعتية
 فى الحكمى عنه انتهى اقول ايراد هذه العبارة سخفا على ما اخلق نفسه وشاهد على ما سولت نفسه
 بسبب كل البعد من ذوى التحصيل فانه لا يقول به الا من هو فاقد العقل والبصيرة عادم
 الراى والروية فلنشرح اولاً محصل عبارة الفاضل القاضى ثم نبين انه لا يصلح سندا على ما قيل به
 فنقول محصل ما قال ذلك الفاضل ان المعنى الثانى مفهوم مستقل اى وجوده فى نفسه
 وانما يلحقه من حيث خصوص المادة اى كونه طبيعة ناعتية ان يكون مضافا ومنتسبا الى موضوعه فله صلوح
 ان يلحق بما هو هو اى يقصر اللفظ الى وجوده فى نفسه فيكون معنى اسميا حقيقيا وان يلحق بما يلحقه من
 خصوص طابع موضوعه وهو وجود شئى الناعت اى يلحقه معروضه لا مضافه فيصير معنى اسميا
 مضافا وهذا من خواص الماهيات الناعتية فى الحكمى عنه اى اذا لو خط مع هذه الخشية حتى يصير معنى
 اسميا مضافا فى ذرى الحكمى عنه الماهيات النوعية ولا يقول ان المفهوم المستقل بكلا الاعتبارين

يقتضي في درجة الحكم عن الماهيات الناقضية حتى يصلح سندا على ما تخيله ولعمري قد ذل قدمه في
حمله على ما زعمه بوجهه أما أولا فلا ينبغي من حمل قوله هذا على ما زعمه قوله وهذا من خواص الماهيات
الناقضية فإنه لو كان المشار اليه بقوله هذا الماهيات الناقضية بكلا الاعتبارين لكان قوله من خواص
الماهيات الناقضية فالاعتبار الاول وهو ان يلحظ بما هو ليس بخاص الماهيات الناقضية بل هو
شامل للماهيات الجوهرية ايضا نعم الاعتبار الثاني وهو ان يلحظ بتسببا ومضافا الى شيء هو موجود
من خواص الماهيات الناقضية وأما ثانيا فلا بد ان قوله بعيد ثم هذا النحو من الوجود بعد ان يؤخذ
على هذه الحقيقة لا تخون مقارنة ينسب الى ذلك الشيء كما يقال وجود البياض في نفسه هو وجوده
في الجسم فيكون من احواله وتارة ينسب الى المنعوت فيقال الجسم موجود له البياض فيصير الجوال
المنعوت يائي اما حمله اشرا لا باء فان النحو الاول لم يوضع مع حقيقة زائدة على نفس ذاته حتى
ينسب الى ذلك الشيء او المنعوت وأما ثالثا فلا بد ان يجوز كون المشار اليه بعيدا مع صلاح القريب
للاشارة واحتواءه بقرائن السياق والسباق بعيد عن من يتبرع في العلوم العرفية فضلا عن
من يدعي فهم المسائل الكمية وأما رابعا فلا بد انهم من هذا العبارة مخالفت لما مر من عبارة
الفاضل القاضي في هوامش شرحه للسلم وقد مرنا نقله فإنه يصرح فيه ان الاعتبار الاول
يقع محمولا في الهيئة البسيطة والاعتبار الثاني يقع محمولا في الهيئة المركبة فيكون هذا اتفاقا
بين قوليه بالجملة لا يصلح هذا السند المازع من بين ما فهم من كلام القوم وهذا الاستناد قوله قال
الفاضل الاسد وجود الشيء الذي هو من الحقائق الناقضية له اعتباران اعتبار تحقق الشيء في نفسه
مع قطع النظر عن الارتباط بالغير وان كان في نفس الامر متحققا فيه وهذا الاعتبار يكون وجوده
محمولا للهيئة البسيطة كقولنا البياض موجود في نفسه وثانها تحقق الشيء في نفسه بان يكون
في الغير وهذا الاعتبار يكون محمولا للهيئة المركبة كقولنا البياض موجود في الجسم لان هذا الاعتبار
ناكذ على وجوده في نفسه وقال ذلك الفاضل ثم وجوده بالا اعتبار الثاني ان شئت فسمه
بالا لزم الذي هو معنى حرفي غير مستقل أعني كونه في محل وان شئت فسمه بالمعنى المستقل
كما بينه الشارح مفصلا اقول لعل مراده ان الوجود بالا اعتبارا ثانيا فيمكن تفسيره بالتفسير
وتعبيره بالعبارتين وان كان ما كما واحدا لا انه مشتق على الاعتبارين الذين اشار اليهما الشارح

العلم كما يتوجه المتوجهون كيف وكون البياض في محل وجوده في شيء واحد وكذا كون البياض
 ملاحظا ومعتبرا بالارتباط عين وجود البياض ملاحظا ومعتبرا به للغير فان الكون الوجود
 الفاظ متردفة على انه مزاحم لما افاده في كلام سابق له وقدر دنياه انتهى أقول صدور هذا الكلام
 من عجب كل عجب ولغير من انه لم يصدر هذا الكلام منه في حالة صحوة وبقضته بل في نومة
 وغفلة لا بأس لو نطلع الناظرون عليها فنقول في خط من وجهين أما أولا فلانه
 ما تميل من عبارة الفاضل الاسد ان مراده ان الاعتبار الثاني يمكن تفسيره بالتفسيرين
 الا ان كلام الشارح مشتمل عليه في غاية الغفلة بوجهين الاول انه يقول ذلك الفاضل
 بعد بيانه للتفسيرين كما بينه الشارح مفصلا ونقل هذا القائل الزايل ايضا فلا يتفوه بالمرح
 جهول وغفول ولا نظن بالقائل هذا الظن الثاني ان ذلك الفاضل يعترض على الشارح
 العلم لقوله ولا يخفى عليك ان تخصيص قولنا تحقق شيء في نفسه ولكن على ان يكون في محل
 بالاعتبار الغير المستقل كما فعله الشارح ليس له وجه ظاهر فانه يمكن تعبير الوجود المستقل بهذه
 العبارة ايضا لان المدار على محاط العقل بان يعتبر في العقل او لا اضافة الوجود الى شيء
 ثم يعتبر النسبة الى الغير او تعتبر ولا اضافة الى الغير واما العبارة المذكورة فانما يدل على اضافة
 التحقق الى شيء او لا ثم لحق النسبة الى الغير كالعبارة المذكورة في الاعتبار المستقل كما لا
 يخفى انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام هرب من لمن له حواس نقية وعقل زكية في ان يحضر
 ذلك الفاضل من كلامه السابق بيان التعبيرين الذين شتمل كلام الشارح عليه لانه يمكن
 تعبيره بهذين التعبيرين في نفس الامر والعجب انه لو لم يرد هذا توجيه هذا الايراد لعل
 هذا ظاهر غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور واما ثانيا فلان ما قال
 كيف وكون البياض في محل وجوده في شيء واحد فبناه على عدم فهم المراد وسفكك
 عقده ان شاء الله تعالى عن قريب واما قوله على انه مزاحم لما افاده في كلام سابق له وقدر دنياه
 فمن تجاويش التمثيل قوله قال الفاضل العماد في توضيح الاعتبارين ان الاعتبار الاول
 كون وجود البياض مثلا في المحل والثاني وجود البياض الملحوظ بكونه في المحل فالوجود والظن
 بالشيء الثاني على الشق الثاني هو الوجود المستقل الماخوذ مع قيد غير مستقل عن كونه في محل

مستقل وعلى الشق الاول نفس ذلك القيد الغير المستقل اللاحق لذلك الوجود المستقل
 وفيه ان الكون هو الوجود كما هو وجود الوجود عينه كما تقر في مقرة ككون وجود البياض وجود
 البياض شيء واحد ليس بينهما فرق الافي اللفظ والعبارة دون المفهوم والمودى انتهى اقول فيه
 خط من وجوه اما اولها انه يشبه هذا بالواحدة اللفظية فان غرض الفاضل العباد ان
 الثاني للوجود الرابع على انه تعبير ان الاول كونه في المحل والثاني وجود البياض ملحوظا كونه
 في المحل فالوجود الرابع على المعنى الثاني على الشق الاول اي التعبير الاول نفس الاعتبار الغير المستقل
 اللاحق لذلك الوجود المستقل وعلى الشق الثاني اي تعبير الثاني هو الوجود المستقل المأخوذ
 مع قيد غير مستقل فما قال الفاضل كون وجود البياض مثلاً في المحل ليس المراد ما فهمه
 هذا الموضع للايراد بغير فهم المراد من كون وجود البياض وجود وجود البياض حتى يرد عليه اورد
 عليه ان الكون هو الوجود ووجود الوجود عينه بل المراد منه كون البياض في المحل اي لحاظ
 كونه في المحل بان يقصر الخط على الاضافة العارضة للوجود المستقل ولا ريب ان البياض
 في هذا الاعتبار اعتبار غير مستقل حتى للوجود مستقل بخلاف ما اذا الخط بانه وجود مستقل
 تام حتى وجد في الغير فانه في هذا الحاظ وجود مستقل كقوله اعتبار غير مستقل نعم اذ افسر
 الاعتبار الثاني تارة يكون هذا المحقق ملحوظا بانه للغير واخرى بوجوده ملحوظا بانه للغير
 عليه ما اورد بانه لا فرق الافي اللفظ والعبارة دون المفهوم والمودى واذا ليس فلس
 واما ثانيا فلان قوله ان الكون هو الوجود ليس بهما في موضع فانه ان اراد منه ان
 الكون مستقل هو الوجود فلا يضر الفاضل فان الكون المستقل امر كونه في محل امر آخر
 فلان الاول وجود مستقل فكونه في محل اضافة وشتان ما بينهما وان اراد منه ان الكون
 الذي هو مطرح النظر في هذا المقام اي كونه في محل هو الوجود فان اراد انه هو الوجود المستقل
 فهو نفس من ان يحتاج به وان اراد انه هو الوجود الغير المستقل فلا يضره ويبقى الفرق
 في اياويه ويلغو ما هو المورد بصدده واما ثالثا فلان قوله وجود الوجود عينه فهو ليس على
 المقصود لما علمت ان المعنى الثاني على التعبير الاول محض الاعتبار وعلى التعبير الثاني
 هو الوجود الملحوظ كونه في المحل واين هذا من ذاك فالقول بانه ليس بينهما فرق الافي اللفظ

والعبارة وكون المفهوم والمودى بعيد عن دق النظر وتعمق الفحوى انه قدر معنى الكلام
على عواهنه من غير ان يتيقن في لواطنة نعم في كلام الفاضل شئ آخر من فصله انشاد الله تعالى
لكن نظره بمراحل عن تخيله وتصوره فضلا عن اذعانه وتصديقه واما رابعا فلان المورد قد
اخذ هذا لايراد من كلام هذا الفاضل في حاشيته بغير فهم المراد فنقله الآن لينظر الناظرون
انه سارق في ايراده فهو في هذا كأمرة موهوبة من مال ابيه قال الفاضل العاد معلقات على
قول الشارح ليس ماله الا تحقق الشئ لا يخفى ان لا يتحقق والوجود متروك فان المراد بالشئ الشئ
المعهود اعني حقيقة ان حقيقته التي هي العرض وقوله على ان يكون في محل وقوله ملاحظا ومقبه بانه
للغير متقدم في المعنى فمراد كلا التعبيرين واحدا وح لا يصح ان المراد بالشئ الاول نفس الاعتبار
الغير المستقل والشئ الثاني الوجود والمعرض لذلك الاعتبار الغير المستقل في اللحاظ
الصحة حمل كل واحد من العبارتين على كل واحد من الاعتبارين فوق العبارة ان يميز عن الاعتبار
بما ذكرناه في الحاشية القديمة ثم يقول وهذا الشئ على الاعتبار الاول انتهى ولا يخفى على
الناظر ان هذا الكلام ماخذ لايراد بهذا المورد ولم يفهمه واخذ منه بلا فهم مراده ولا تطول الكلام بحشف
عوارضه لعل الاشارة تكفي للناظر البصير قوله ما يفهم من كلام بعض الافاضل ان الوجود باعتبار
الثاني مشتمل على الاعتبارين الذين اشار اليهما الشارح العلما حيث قال بعد توضيح
الاختبار الاول على نحو ما ذكرنا والثاني ان يلاحظ مضافا الى شئ الناحية المرتبطة بالمتنوع
من حيث هو كك ثم في تلك الملاحظة ايضا اعتبارين احدهما ان يلاحظ ربط ذلك
الوجود الاول بالذات والوجود الثاني والعرض فيقال انه اعتبار غير مستقل بحق الوجود الاول
الثاني بالعكس فيقال انه وجود مستقل بحق به اعتبار غير مستقل بقول ليست ادرى
كيف يمكن ملاحظة الربط الاول وملاحظة الوجود الثاني والعرض اليس تحقق النسبة فرح
تتحقق المنتهين ذهنا وخارجا انتهى اقول هذا معنى على عدم فهم مراد ذلك الفاضل فلنوضح
اولا مراده ثم نبين احتمال التحليل فيتحليله فتقول محصل ما قال ان الاعتبار الثاني وهو ان يلاحظ وجود
الحقائق الذاتية بانه للغير اذ في المحل يشتمل على الاعتبارين احدهما ان يقصر الملاحظ الاول
بالذات على الاضافه العارضة فيقال اعتبار غير مستقل بحق الوجود والمستقل والثاني

ان يلاحظ ولا وجود هذه الحقائق ثم يعتبر بانها الغير فيقال انه وجود مستقل بحقه الاعتبار الغير
 مستقل ولا يخفى على الناظر المتقدم ذكر ما سبق انه موافق لما فصلنا سابقا ومطابق لما قاله الفاضل
 الاسدي صحيح في نفسه فان الاعتبار الثاني للوجود الربط الذي ذكره الشارح وهو وجود
 الحقائق في نفسه ملاحظا بكونه في الحمل او للغير له تفسيران الاول ان يعبر بكونه في الحمل وهذا
 اذا قصر النظر والنظر على الاضافة العارضة اولاد الى الحمل ثانيا والثاني ان يعبر بوجوده
 في نفسه ملاحظا بانها الغير وهذا اذا لو خط الوجود في نفسه ثم لو خط اضافة الى الحمل ولا ريب ان على الاعتبار
 الاول اعتبارا غير مستقل حتى للوجود مستقل على الثاني وجود مستقل بحقه اعتبارا غير مستقل بالحكمة ليس هذا مخالفا للاصحيح
 بل هو عين ما مر وما اورده عليه بان يست ادري كيف يمكن ملاحظة الربط اولاه فقد علمت اندفاعه فان
 يمكن ان يلاحظ الاضافة العارضة اولاد الى الحمل ثانيا وبالعرض فيمكن ان يلاحظ الوجود اولاد ثم يلاحظ الاضافة
 ثانيا وبالعرض والاستحالة فيه والاستحالة التي بنيت بقوله ليس تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين وهذا
 وخارجا فبني على عدم فهم المراد القوم فانا سلمنا ان تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين وهذا
 خارجا لكن لا يلزم منه ان لا يمكن النظر والخطا الى النسبة اولاد الى المنتسبين ثانيا وبالعرض
 اذ غاية ما يلزم منه ان لا يتحقق النسبة وهذا خارجا بل يتحقق المنتسبين لكن لحاظ النسبة
 اولاد لحاظ المنتسبين ثانيا وبالعرض لا يلزم منه تحقق النسبة بدون المنتسبين نعم لو
 لو خط النسبة ولم يلاحظ معه المنتسبان اصلا لم يلاحظ على انك قد علمت في الدرس
 السابق مما قلنا من احوال المحققين كالمحقق الدواني وامثاله انه يمكن ان يلاحظ الحقائق
 النسبية اولاد وليفت اليها بالذات والى اطرافها بتبعيتها ويمكن ايضا ان يفت
 الى الاطراف بالذات والى النسبة بالتبع وهو في كلا الحالين معان نسبته الا ان
 العقل في الحالة الاولى يتوجه الى نفسها وانما يفت الى اطرافها بتبعيتها وفي الحالة
 الثانية يتوجه الى الاطراف وانما يفت اليها بالتبع فتعقل تلك المعاني في الحالين
 غير تفك عن تعقل الاطراف الا ان الالتفات بالذات الى تلك المعاني قد تفك عن الالتفات
 بالذات الى اطرافها بهذا المعنى من عبارة المحقق الدواني في جديدة لا حاجة لنقل تلك
 العبارات ثانيا انشئت الحجة عليها فاصح اليها ثانيا والانصاف ان اقراره بعدم

الدراية مقررون بالصواب ولو كان هذا منه في كل فصل وباب لكان اصوب عند اولى
 الابواب قال الشارح ما هو احد اعتباري آه قال الفاضل الهامى معمله انزل راد احد الاعتبارين بمصوب
 فلا بد من تعينه وبياته وان اراد ان هذا الاسم يطلق على كلا الاعتبارين فلا بد من جعل لفظ الاحد كما لا يخفى قال المؤيد
 لفاضل العباد الحمد والاول صعب من الثاني فتأمل اقول المورد والمعاون كلاهما في
 وادو الشارح العلم في واد آخر فانها من قول الشارح احد اعتباري وجود الشيء آه ان
 ما ذكره الشارح بقوله وليس مآله لا تحقق الشيء في نفسه على ان يكون في محل وجوده والحقائق
 لمحوظا ومعتبرا به للغير وحاشاه عن ذلك فان قوله تحقق الشيء في نفسه ولكن على ان يكون
 في محل وجوده والحقائق لمحوظا به للغير تغييرا لذلك الاحد اعتبارا ان حتى يريد ما ورد عليه
 فلا يريد ايراد العباد الا على ما عتمد عليه لغير فهم المراد وشان الشارح ارفع من ان يظن به ما هو
 ظاهر الفساد فانه لا يتفوه به الاسطى قاصر والشارح الباع عريف ما وسحاب ما طر على انه
 لو نزع العنان على ما فيها فلا ورد ايضا لما قالانا فانا نختار ان يطلق على كلا الاعتبارين لا بمحصو
 وما قال فلا بد من حذف لفظ الاحد قلنا اي حاجته وعنت الى حذفه فانا اذا قلنا مثلا ان
 يطلق على احد معانيه فلا نريد به الا انه يطلق على احد معانيه لا بمحصو فكذا لك فيما نحن فيه
 يطلق الوجود الرباطي بالاشتراك لصناعي على احد من اعتباري على اعتبار ان تارة يطلقون يريدون الاضا
 وتارة يطلقون ويريدون بالمعروض للاضاقه بل نقول لو ادعى احد انه لا بد من لفظ الاحد فلا
 يبعد كل البعد فانه لو قال يطلق على اعتباري وجود الشيء لا يهم انه يطلق في اطلاق واحد على
 كل من اعتباري وهذا لا يجوز كما هو التحقيق مشروحا في مقوله بجملة ما ذكرنا قال على احد اعتباري
 وجود الشيء فانه لا يهم ذلك فلا بد من اتمام لفظ الاحد لهما من من هذه القالكة ومن ينفذ
 فهو واقع فيه بحيث لا يساخ له للخروج عنه على اننا نقول لما تحقق عند هذا الفاضل ان
 الاعتبارين المذكورين في الشرح هو الاضافة المعروض لهما فلا اشكال في اطلاق الوجود لهما
 عليهما قال الاطلاق عليهما شائع في كلام القوم والمراد بان حد ما ذكرنا وهو مستقيم لا كلف
 نعم لو اريد من اعتبارين ما ذكره الباقر الذي اخر واريد ان الوجود الرباطي يطلق على كليهما يتوهم
 عليه الاشكال بان اطلاق الوجود الرباطي عليهما لم يعمد لاني كلام القوم ولا عند من عزم

وبانه لا يخرج من حذف لفظ الواحد اما على ما ذهبنا لفاصل مراد الشارح فلا اشكال في ذلك
لفظ الواحد كما لا يخفى على المتدبرين فضلا عن المصلين واما ما قاله التعاون المأخوذ والاول من
من الثاني فنقول منه اي صعبته وقع على التعاون فان عنده للوجود الثامني اعتبارا ان اعتبارا
الوجود الثامني المقطوع عن الاضافة والثاني الوجود الملحق به الاضافة وكلها هي اعتباران في
مرتبة المصادق للمكي عنه في الهيات المركبة فلا فرق بينهما في الوقوع في درجات مصاديق التقاطع
فيستقيم معنى قول الشارح احدا اعتبارا في وجود اشئ بلا تكثير فانه لو كان بينهما فرق في الوقوع
فيما اود بان احدا لا اعتبارين يطلق عليه الوجود الرباطي والاخر لا المست الحاجة الى تعينه
لكلا يضيغ حتى الا فرق اوليسوغ مالا يسوغ ولما لم يتفاد ما يوجب ما فاسي حاشد وعنت واسي
ضرورة مست الى تعنيه حتى يبق للمعاون المسامح للفقوه بان المخذول الاول اصعب من الثاني
فلاح ان المعاونة لا يفيد الفاضل العادل يوقع التعاون في البلية العقلية ويلقي في البلية
قال الشارح وليس ماله الا تحقيق اشئ في نفسه ولكن على ان يكون في محل قال القائل
قول في نفسه معطون عليه لقوله الاتي اوجود هذه الحقائق بخلاف كلمة اما وهو جائز كما صرح به
الشارح الرضوي وقد اشير الى الاعتبار الاول من الاعتبارين كما اشير لقوله اوجود هذه الحقائق
الى الاعتبار الثاني منها اي اما اعتباره وبخاطه في نفسه ليس ماله هذه الاعتبار والحاد الا تحقق
اشئ في نفسه نظر الى اعتباره العقل وبخاطه ولكن على ان يكون في محل بحسب لواقع ونفس الامر
وجود الاعراض في نفسها هو وجودها في محالها كما سلف اقول هذا العطف لمرة ولخصائص
هذا القائل العقول وهو ما تفرد به فمما اول قارورة كسرت في هذا المقام ومخالفت لما عليه نظام كلام
الشارح العلامة ومع ذلك مخالفت لطور العقل وعبارة الشرح تفصيله ان الاعتبار الاول هو اعتبار
وبخاطه في نفسه وليس ماله الا تحقق اشئ في نفسه نظر الى كمال العقل واما قوله ولكن على ان يكون
في محل فلا يخفى ان هذا داخل في الاعتبار الاول او خارج فاشكان داخل فيه فيرجع حاصله الى
الاول ان يعتبر العقل وجوده في نفسه ولكن على ان يكون في محل بحسب لواقع ونفس الامر في
العقل ان وجوده في نفسه بحسب لواقع ونفس الامر في المحل ثم يتعد هذا الاعتبار والاعتبار
الثاني وهو وجود هذه الحقائق ملاحظا ومعتبرا بانه للغير فلا يكونان اعتبارا بل اعتبار واحد

لا يفتقر الفرق أصلاً إلى اللفظ ولا في المعنى ويلغوا ما تفوه به قبل هذا ان لا وجود للناسي اعتباراً إلى أصل
 ان لا يلاحظ ويتبين حيث انه وجود للشيء في نفس قطع اللهاط عن كونه في محل او موضوع وثانيهما ان لا
 ويتبين حيث انه وجود للشيء في محل والموضوع ولعل مراده يكون هذا فانه يجوز وقوع الاعتبارين في مرتبة
 مصادق الهيئات المركبات فان اراد بالاعتبار الاول ما صورناه فصدق ونطق بالحق فان كلاً من
 وجوده بالطبي لان الاول وجود محمول او وجود في نفسه حتى يابى عن تحققه في درجات الهيئات المركبات
 لكن يلغوا هذه اعتبارين للوجود بالطبي بل يكون اعتباراً واحداً بالجملة ان مع هذا فيلغوا ما قال اولاً ان
 لقادراً يصح ما تفوه به اولاً فلو ذن كل شيء خبيثه جئت فوق الارض ما لها من قرار والنحن خائبنا فالاعتبار
 الاول تحقّق الشيء في نفسه نظراً إلى لحاظ العقل واعتباره في نفسه ما وردنا عليه سابقاً بانه لا ينبغي حلاً اعتباراً
 في درجات المصاديق الهيئات المركبات وعدم اعتباره في مصاديق الهيئات البسيطة وهل هذا الا لظنهم
 عظيم بانه مخالف لكلماتهم ومئات تنصيصاتهم وبانه يلزم مفساد آخرى كما بنا سابقاً بالبسط والتفصيل
 لا نذكره هنا فانه تطويل مع الاغراض مما سلف يلغوا كلمة للشيء في نفسه فائدة فانه لدفع التوهم الناشئ
 عن السابق فنهنا اذا قلنا اما اعتباره في نفسه وليس بالآلة التحقّق شيء في نفسه فالتوهم الناشئ
 حسب علم هذا الزعم لئلا ان يتوهم انه اذا لوحظ تحقّق شيء في نفسه فصار الوجود الناشئ في هذا اللهاط
 مستقلاً ومعنى سميّاً فلا يفتقر إلى اعتبارنا حقاً في هذه اللهاط فكيف يصلح لوقوعه في درجات المصاديق
 للهيئات المركبات فيحتاج الى دفعه وازالة الى ادخال كلمة لكن بان لا حظنا وجوده في نفسه لكن
 على ان يكون في محل اي لوحظ واعتبر في اعتبار العقل وجوده في نفسه بان يكون في محل لا يحدث التوهم من
 اعتباره وجوده في نفسه ان يكون في الواقع ونفس الامر ايضا مستقلاً ومعنى سميّاً حقيقياً كما في هذه الحالة
 فانه لا يلزم من لحاظ الشيء مستقلاً ان يكون في الواقع ايضا مستقلاً حتى يحدث التوهم ويحتاج الى دفعه
 الاتري ان لما به من حيث هي هي يكون في الواقع مخلوطاً بالالف فيود وتخصّصات لكن يخطأ حيث
 هي هي مجردة عن جميع العوارض وتخصّصات ولا يلزم من لحاظها مجردة ان يتوهم انها في الواقع ايضا
 لك فان هذا التوهم بعيد عن هو مترابض بالعلوم الحكيم والفنون الفلسفية ومع عزل النظر عن هذا
 هذا المحدث الكثير بضرورة بلجيّة لا يجوز العقل سليم وبالي عن الفطرة المستقيم ولذا لم يجوز احد تجويز
 هذا القائل بعيد عنه كل البعد لا يجوز هذا الامس هو ما وفت قريحة جامدة طبيعية واما الثاني فلا نزال الشك

الوجود الربطى وجود الشئ لشيء ليطلق بالاشتراك الصناعى او حقيقة وجودها على اثنين الاول ما ذكره والثاني
 ما هو احدا اعتبارى وجود شئ آه فلا يخلو انا ان يرا من قوله احدا اعتبارى الاحد الغير المعين اى اى اعتبار
 كان سواد كان اعتباره فى نفسه مع قطع النظر عن كونه فى محل او ملحقا بانه للغير فذا باطل من وجوده اما اوله
 فيطالب الشارح الاعلام حرا بسند من كلام القوم على اطلاقهم الوجود الربطى على هذا الاعتبار مع انهم لم يطلقوا
 الا على الاعتبار الثانى كما نقلنا فى الدرس السابق ولم نقل بهذا الاعتبار احد سوى الباقر الذى اقره فانه يترشح
 وعده اعتبارا منه مع انه ايضا لم يطلق عليه الوجود الربطى ولذا قال احدا اعتبارى وجود شئ باجماله ليوقع قوله
 ليطبق بالاشتراك الصناعى فان فى الصناعة لم يميز اطلاقا على هذا الاعتبار فقلت ان الباقر الذى اقره هذا
 الاول اعتبارا من الوجود الربطى فبى ذنب اخذ هذا المنتسب قلت سلمنا ان الباقر اخترعه ولكنه لم يطلق الوجود
 الربطى عليه ولم يجوز تحققه فى مصدايق العمليات المركبة بل صرح خلافا وهذا الموضع لتقليده يتفوه بتحقيقه فى مصداق
 العمليات المركبة ونفى تحققه فى مصدايق العمليات البسيطة فافين تقليده واما ثانيا فلان اطلاق الوجود الربطى
 على هذا الاعتبار يابى عنه كلام الشارح بعيد هذا سفر على ما سبق فالجواب عن العمليات البسيطة ليس الانفس موجودة
 الموضوع او انتقاه فى نفسه والجواب عن العمليات المركبة وجود المحمول فى نفسه و عدمه كك على ان يكون فى نفسه
 فقد ظهر الفرق باشتغال احدهما على الوجود وعدم الربطيين بالمعنى الثانى دون الآخر فذا الكلام صحيح فى
 ان الحكمى عنه الالهيات البسيطة ليس الانفس موجودة الموضوع او انتقاه فى نفسه سواد كان نفس موجودة
 احتقائق الجوهرية الالهيات العرضية فيكون القضية التى موضوعها حقيقة العرضية ومحمولها الوجود بالحيثية
 فان مصداقها ليس الانفس موجودة الموضوع مع انه وقع فى مصداق الاعتبار الاول من الوجود الربطى الذى هو فى الحقيقة وجود
 محمول القائل بآب غده شهدا وصحح فى ان الاعتبار الاول لا يطلق عليه الوجود الربطى فانه لوجود اطلاق الوجود الربطى عليه
 لم يصح قوله فقد ظهر الفرق باشتغال احدهما على الوجود وعدم الربطيين دون الاخرى فان الاعتبار الاول
 منه يوجد فى مصداق الالهيات البسيطة فكيف يصح الفرق باشتغال احدهما على الوجود وعدم الربطيين دون
 الاخرى الا ان يسمح كلام الشارح ويقال المراد الاعتبار الثانى من الوجود الربطى وليس هذا الاستعمال
 فان بيان الفرق ح يكون بيانا مشتبها للآيات فارقا وذا لا يظن بالشارح العلامة الامن هو غير ذى عقل خفيف
 وفهم خفيف ولا يظن بالقائل هذا واما ثانيا فلان الاعتبار الاول ح وجودا محتائقا حقيقة الملوفا بانه وجود
 فى نفسه مع قطع النظر عن كونه فى محل وظاهره لا يوجد هذا الاعتبار الثانى للملحق والقائل ايضا اقرب بقوله فان

ما يكون واقعا في نفس الامر ليس يلزم ان يكون واقعا في كمال العقل واعتبار الذين يميز بين الحقائق مطبقة
 قليلة المعاني ففي هذا الحائط المستقل او غير مستقل فان كان مستقلا فيصير معنى سماعا حقيقيا لا معنى اضافيا
 رابطيا فكيف يطبق عليه الوجود الرابطي فانه ليس رابطيا بل صار محمولا وان اصطلح على مجرد التسميات
 الكلام في انما الكلام في انه بل يصح كونه وجودا رابطيا في هذا الحائط المستقل او غير مستقل فانه اذا لم يوجد
 وجوده في نفسه وقطع النظر عن كونه في محل فباقي وجه صار غير مستقل فان عدم الاستقلال اما بالحق
 اضافية وليس لك اولية ومرتبة معنى رابطيا بالمعنى الاول اي النسبة للاتحادية وليس كذلك فان
 قال لوجوده في نفس الامر فقلنا الكلام في انه في هذا الحائط مستقل او غير مستقل ووجوده في نفس الامر
 في المحل لا يلزم عدم استقلاله في الحائط فلا محذور من القول بكونه مستقلا في هذا الحائط فكيف يكون رابطيا
 لاحد الشارح ولا عند غيره من اولي الالباب واما رابعا فلانه اذا لا حائط وجودا حقيقة المتعينة بانه وجود
 في نفسه وعزلنا النظر عن كونه في محل فنقول انه وجود محمول او لا فان قال انه وجود محمول فقد رجع
 الى الحق وترك ما دسوس اليه جنود الوهم داسين كما هو الحق وان قال انه ليس وجودا محمولا فنقول باي
 ذنب فان الوجود المحمولى هو وجود شئ في نفسه بلا اعتبار امر زائد فهذا المتنازع فيه بل داخل فيه
 او خارج فان قال انه داخل فقد ترك المذهب بل ان قال انه خارج فلا بد من بيان وجه يخرج عنه
 فان الوجود المحمولى هو وجود شئ في نفسه بلا اعتبار امر زائد ووجود العرض هو وجود في نفسه في هذا الحائط
 ولم يزد عليه شئ فلم يخرج عنه على ان القوم ايضا قسموا الوجود المحمولى الى وجود حقيقة الجوهرية والعرضية
 فامس بآية نزلات عليه وامس آتت حلت به ان يجمع منه وترك السوداء الاعظم ووقع لثبوت ذمة منهم
 في نار الحيف واللامامة فلا ساس من القول بانه وجود محمول وليس وجودا رابطيا فكيف يصح من بشر
 العلم اطلاق وجها رابطيا عليه بان يقول احدا اعتباري وجود شئ بمعنى اي اعتبار كان وليس
 هذا العلم معرفة قد اشترج وعلو كعبه في العلوم والمعارف واما ان يراى بقوله احدا اعتباري الاعتبار
 الخاص من الاعتبارين احدها اعتباره ومحاطة في نفسه الذي ليس ماله الا تحقق الشئ في نفسه ولكن
 على ان يكون في محل وثانيها وجود هذه الحقائق لمحوها بانه للغير فاما ان يراى الاول منه وهو وجوده في
 نفسه المقطوع عن الاضافة فنقول هذا باطل اما اول فلانه لا معنى لمحوه مالم الوجود المحمولى بانه وجود
 في نفسه المقطوع عن الاضافة تحقق الشئ في نفسه ولكن على ان يكون في محل فانما قد نبهناك انفسنا

بالتفصيل انه لا معنى لما اصطلح به في الفاظ صرف ليس تحتها معان واما ثانيا فلانه على هذا يكون وجوده
 في نفسه مقطوعا عن الاضافة فلا يبقى رابطيا والشارح لصدده ومع هذا كلنا عليه سابقا وحرثا وشعبا
 واما ثانيا فلما قيل قول الشارح فقد ظهر الفرق باشتغال احدها على الوجود والعدم الربطيين بالمعنى الثاني
 ودون الاخرى فانه على مخرج هذا القائل كما لو جحد الوجود والعدم الربطيين في الهئية المركبة يلزم ان يكون
 الوجود والعدم الربطيين في الهئية البسيطة فان وجود المعنى الربطيين في الهئية المركبة ضروري باقرار الشارح
 واعتباره في نفسه المقطوع عن الاضافة فيقتضي وجوده في الهئية البسيطة كما سبق وسياتي من الشارح
 فيوضح الفرق الذي الشارح لصدده واما ايضا فلانه يلزم ذكر الاعتبار الثاني لان الاعتبار الثاني
 ليس وجودا رابطيا فاسى قائدة في ذكره واما خامسا فلانه ليس قولنا وهذا المعنى على الشق الاول فان الوجود
 الربطيين لما لم يطلق الا على احدا اعتباري وجوده وهو الاول فلا يكون له شقان وانما ثانيا فاسى قائدة في
 ذكرهما واما سادسا فلان الاعتبار الاول على ما قرره هو الوجود في نفسه المقطوع عن الاضافة فلا يتلهم
 قول الشارح العلام وهذا المعنى على الشق الاول اعتبار غير مستقل بحق الوجود مستقل فانه وجوده
 مستقل غير لاحق به الاعتبار الغير مستقل واما سادسا فلان الاعتبار الاول كما علمت في تقريره
 هو الوجود في نفسه المقطوع عن الاعتبار وهو مخالف لما نقل عن الشارح لاحكام في الماهية قال الشارح
 في الحاشية على قوله هو وجوده لما كان المراد بوجوده لما هو المأك على الشق الثاني فلا عناية
 في حملها على وجود الاعراض في نفسها وان كان ما هو المأك على الشق الاول فمبنى على المسامحة وجعل
 اللازم كما عيّن الملزوم انتهى ولا يخفى عليك ان هذه العبارة نفس على ان الاعتبار الاول محض الاعتبار
 لانه وجوده مستقل كما زعم هذا السطحي القاصر واما ان يراد به الاعتبار الثاني فيلزم ذكر الاول ويرد بعض
 ما قلنا في الشق الاول كما لا يخفى نظر ان هذا العطف ليس من شأن المحصل لا يتفوه به الاسن وهو محض
 القفا قوله وادعى ان العبارة قد انقلبت على الكاتب فكتب الاول موضع الثاني والثاني موضع
 الاول كما وقع مثله في الجواشي الزاهدية انتهى اقول هذا التوجيه عجيب جدا بل هو دليل وان
 لسما فية عقله وبرهان كان لسما فية فتمه فانه على هذا التوجيه يصير المعنى هكذا وهذا المعنى على الشق الثاني
 اى وجوده الحقيقي ملاحظا ومعتبرا به للغير اعتبار غير مستقل بحق الوجود مستقل وهذا يجوز
 الاسن هو ما دون الدماغ فان وجوده الحقيقي ملاحظا ومعتبرا به للغير وجوده مستقل بحقه اعتبارا

غير مستقل لا اعتبار غير مستقل بحق للوجود مستقل وتجوز به وجوب قصد القيقال بلا ارتياب وهكذا
يلغو باقى كلامه فان معناه ح وعلى الشق الاول وجود مستقل كحق اعتبار غير مستقل وهو لا
يصح على تجوز به القاسد فان الاعتبار الاول لما كان عنده وجود فى نفسه المقطوع عن الاعتبار
فيلغو قول الشارح كحق اعتبار غير مستقل فالحق ان هذا التوجيه لم يصدر عنه برامى وروية بل من تصور
وسطاه واما قال كما وقع مثله فى الكواشى الزايدة فيجب فانه قياس مع الفارق فان الانقلاب
هنا كونه ينطبق على كلام السيد الزايد بخلاف ههنا فانه مخيف يابى عنه كلام الشارح اشد الاباء كما لا يخفى
على اولى انتهى قوله فان انقلاب الشق الاول اذا تحقق الشئ فى نفسه فامعنى قوله فيما سبق والثانى
ما هو احد اعتبارى وجود الشئ قلت بعد التسليم ان الكلام وقع على التغليب كالاولين المحرين
الى غير ذلك انتهى اقول السؤال والجواب كلاهما وقعان غير موقعا فانه لما تقرر عنده ان
الاعتبار الاول هو الوجود فى نفسه المقطوع عن الاضافة والاعتبار فهو وجود مستقل غير لاحق بل اعتبار
والاضافة والثانى تجوز به كحقان لم يوظفا به للغير وهو وجود مستقل لاحق بل اعتبار والاضافة وكلاهما اعتبارى فاما اعتبار
كليف يرد عليه الايراد بان احدهما وجود مستقل والثانى اعتبار فامعنى كلام الشارح احد اعتبارى وجوده حتى يتجأ
عنه بانه وقع على التغليب بل يرد عليه انه على هذا توجيه كلا الاعتبارين وجودان مستقلان فامعنى
قول الشارح احدا اعتبارى وجود الشئ فان شيئا منها ليس باعتبار بل كل منهما وجود مستقل ايضا لا يصح
قول الشارح فلهذا المعنى على الشق الاول اعتبار غير مستقل بحق للوجود مستقل وعلى الشق الثانى وجود مستقل
بحقه اعتبار غير مستقل ولا احد لهما فالسؤال والجواب كلاهما وقع بلا فهم ماسوت به نفسه بذاتانه
فى فهم كلامه فاشانه فى فهم كلام الغير فهذا حجة الاولى البصار ونشأ الغلط انه اخذ هذا الايراد والجواب
من كلامه لم يمتد الشارح ولم يفهم انها وقامه فيما اوتقها التكمية الفاضل ولا ملاقة لما توجيهه المنتجب
المعبط فان التكمية الفاضل لرب اولاد فى تعليقاته ان لوجود الاعراض اعتباران احدهما الوجود المحض
للاضافة مثلا السواد المحض فليكونه فى الجسم وثانىها الاعتبار الصنف اى كونه فى الجسم فالوجود
الرابط يطلق على ذلك الاعتبار اى على كونه فى الجسم وعلى الاعتبارى وجود السواد فى نفسه
والاول اشارة الى الشارح بقوله وليس آله الا تحقق الشئ فى نفسه ولكن على ان يكون فى محل
والثانى بقوله او وجوده كحقان ثم قال ان ايراد التمنية ههنا غير صحيح لانه ليس ههنا اعتبارين

بل احدها اعتبارا في مقابلة بيناه لعله اني ههنا اما تغليب او مجازا او حقيقة بان يادوا باعتبار اعتبار
 مجازا ثم يقال كلا الاعتبارين فكان ح اطلاق الاعتبارين عليهما حقيقة وان كان مجازا قبله انتهى
 فالتشديد الفاضل لما فسر الاعتبارين او لا موجوده في نفسه العروض للاعتبار والا ضارفة العارضة
 بانه كيف يصح قول الشارح احدا اعتباري فاجاب بانه وقع تغلبا او مجازا او حقيقة فانطبق السؤال
 والجواب ظاهر على تقريره واما على توجيه هذا المذهب فكلاهما وجودان مستقلان فكيف يتوجه عليه الايراد
 حتى احتاج الى اذاحة تيسير التغليب ولعمري لو علم معنى التغليب لذي لا يخفى على احد من اصبيان
 الذين لا اهتمت اراهم في العلوم ما وقع منه هذا المذيان وذهاب عن عا في العلوم الادبية يمدى بانه
 وقع ههنا على التغليب فانظر اليها الارب كيف وقع منه في هذا المقام اعاجيب ولعمري انه في سائر التخصيص
 تفوه مثل هذا بل زائد عليها بالالف مرة ولا يخفى ضرورة دعوت ان تفهم فيما لا يفهم وان يدخل فيما
 لا يستطيع ولنعم ما قال القائل اذا لم يتعلم شيئا فدهو جاوزه الى امر يتعلم اذا بلغ الكلام الى
 هذا النصاب فلننظم الكلام السائلين من الله سبحانه حسن الثناء ومصلين على سيد الانام احمد المجتبي
 محمد المصطفى وعلى آله وصحبه وازواجه الى ما تقابل الليالي والايام



تقريرا من جناب مولانا مولوي ضي الحسن صاحب كل دهلوي شاگرد حضرت اوستا
 اساتذة الدھر مولانا محمد عبد الحق صاحب خير آبادي دھلوی ونبیره حضرت
 اکمل المحققین افتخار الکلمة المدققین جناب مولانا نور الحسن صاحب شاگرد رشید حضرت
 قبلہ عالم الفضل المدققین سید مولانا فضل حق صاحب آبا دی قس سرہ

بسم الله الرحمن الرحيم

ان ابي ما قرره لسان خاطب هو والهي ما قرره بنان كاتب محمد ابي المبارک اسماء و صفاته
 المتواترة على يبرية فقاؤه وصلاته في الافر على خليفته منه و هياته في الذي منشأ كل فاضلة ذاتة

مدرسة دارالعلوم دہلی

لا تفرق اليه شواهد التقصير وسلامته في الغمامة لا تقضي غايته في ذكر امره لا تحصى هنا يات به جعل الشيطان
سلم العلوم في دأكلته معراج العلوم في فهمه انه ربط بين وجودات الاشياء في معنا من فضل في الفصل
الارض والسما في شجانه من انه لقط بقت الابرار على قصته مفاهيم الجبال في والشم العقلا في
بعامة صفات الكمال في والصلاة على رسول المتناج فيسيات هدايته في المتكلم في وجودات الارشاد
في بديته ونمايته في منبت غراس الشرع في كنفه وحمايته في مستق في روع الدين في سر راقته وعلمه
حتى صارت والحمد لله شمس بتجاهده وسقاية في محمد المبعوث باقوى حجة ودليل في الذي في
اشاراته شفاء لكل غليل في وفي كلويجاة نجاته من كل غليل في وعلى آله واصحابه واتباعه وحياته
اقابل ذوي العلم واربابه في زبدة الدرر ونجته وكبابه في وهداة الضلال عن الغي والضلال في وشقة
الاعمال عن السقم والاعتلال في سقاية صداة الكمال بالانوار والاعمال في لاسيا الاربعة الكرام في الكلمة
البررة النظام في سعادون الصدق فيناج الاحسان في ابي بكر وعمر وعثمان وعلى بن ابي طالب في حالته
مفخر المآثر وحاسنين كرائم المناقب في مطالع اصفاء التوفيق والرشاد في وطول الزوار الرشيد والسداد
اسوة الامة في استنباط نتائج الافكار في قدوة الامة في استخراج دقائق الافكار في وجود من السنين
الذي لا يحجب سيرة فاهمة في والواضح الذي لا يخفيه غشاوة سائرته في ان العلم اشرف لمصالح في
وبضاة ارجح البضائع في ثم ان علم العقول من اجماعها بتحصيل في وادلها بالبيان والتفصيل في وان من
اسلم لقدرة المتأخرين مولانا محب الله البهاري في غفره الله البهاري في وبواه من الخلد اعلاه في وحبل
بحسب حقه في وسيد شواهده في وشعره لمولانا محمد الله جل الله آخرته خيرا من اولاه في كتابان احراز من القبول
التفصيل لوافر في فلم يصدق بعدهما القول المشهور كم ترك الاول للآخر في فيما يحاويه من التحقيق في محجب
واختصاصه من التدقيق الغريب في لم يستحقا خيرا القبول لا طرعا ولا حرجا في فاحسب بها ايضا ح متنا وشرا في
الا ان كونها غاية في الدقة والمتانة في روافضها وباحضوع والاستكانة في فطالما حارم علماء العالم حول
حماها في ولم يبين كثير منهم بل اكثرهم ماها في مع ما هم عليه من كرم المناصب في وراي في المعقول والمنقول
صائب في وما اعطاهم ربهم من قرينة نقادة في وحباهم مولاهم من طبيعة وقادة في فتراهم او توخطا من التحقيق
واستوفوا الضياع في التدقيق في يخطون الاصابة حقا حيث برومونه في ويرمون لغرض المقصود فلا يخطو
فلا تهاجم تقاريرهم كافية في حل مشكلاتها في ولا ترى اسفارهم واقية في كشف معضلاتها في فلما كانوا فيهم

تاریخ از تاریخ انکار انکار شاعر مدیم المثال مختور رنگین	عیشی کو بیرون جوق تارنج	هاتف فی کمال منظر
---	-------------------------	-------------------

التخلص به احسان به شیر زاده و خوش جز به نواب صاحب بهادر والی ریاست بود که تاج و جلاله

احسان به نواب عالی دستاویز نام	آن جمیع فضائل الی الی نالقی	کرده به علم منطق لایف یک ساله	زبات گفتن از کجی و قانون
بکند زاده از زمان بخت و شکر	به قول قول فصیح و بخت و شکر	کرده به فکر کس نشسته ز طبع جوید	ناگه بدارد ز نور چشم منطق

تاریخ از تاریخ انکار انکار شاعر مدیم المثال مختور رنگین صاحب بهادر والی ریاست بود که تاج و جلاله

سودی برکات احمد بنان	فلسفه منطق بین تم به نواب	نکده حاضر علم تفسیر و حدیث	ادربین بین آپ به نواب
جو که بر جوش وجود راجع	شرح او کی تکی لکن لاجوب	نشرین گم سحر بین گوی گین	ده ستادی به گین آفتاب
	طبع کی تاریخ عاشق نی کس	علم منطق بین بین کی کتاب	

قطعه تاریخ تیز طبع و تاد و فکر نقد صاحب زاده محمد سعید خان صاحب التخلص بر اغیب

طبع شد اغیب بین رساله نغمه	فیض ستا و غیر فضل کمال	فکر درم چو بهر تاریخش	فیض یابی منطق آمد سال
----------------------------	------------------------	-----------------------	-----------------------

ایضاً

شرح درج در اعلی کس گئی سبب آج کل	شیمه بین هم بهی نگرین او سکی چون کمال
سوچ رہے تھے مادہ آئی یہ کان میں صدرا	راغب خوشنوا کو نسخه بے مثال

قطعه تاریخ رخیه قلم جوهر رقم و با ج کتاب نازک خیالی خاتمه ششمین بر مقالی
جناب مولوی علی احمد صاحب التخلص علی مراد بادی سلمه الله والا یا دے

بجملہ کہ در طرقت زمانہ	میرزا علم و کمال جو منطق	تفسیر و حدیث و فقہ کی کتاب	وحید عالم شود منطق
بہار گشت بخت و قانون	منیم غنیمت و عقود منطق	حکیم و مولوی علامہ عصر	کلید پرورد و منطق
فقیہی بے مثل برکات احمد	دیشان تیر و دعوی منطق	بچہ اندک نادر تر کتابت	بعلوم فرخ و سعود منطق
و توجہ در اہل کمال	دران ادروان فرسود منطق	نوشتہ شرفش آن برای برکات	ہمدان زبان و سود منطق
تقابل قول و اضابطہ شد سبب	کر شد جوہر ہر تاد و منطق	نوشتہ ہچنین شرف و توضیح	کر شد پیدار و مقعود منطق
	علی جوان فکر سائنس کو نوشتند	اکشف نکتہ تصود و منطق	مولف در کمال مدح شد

ب ۲۲ ق

DUE DATE

۱۴۰۶

۲۳

۳

۳۸ ۳۷

ب ٢٢٣ ق

٣٨٣٤

١٢٠

القول الفصل في تحقيق معنى الرباط

DATE

NO.

DATE

NO.

١٩١٥